

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

التقرير الوطني، عملاً بالإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ الواردة في الوثيقة الختامية
لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
عام ٢٠١٠

تقرير مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية:

مقدمة

هذا مشروع وثيقة تنشيطه مع جمهور واسع من أجل جمع تعقيبات بشأن ما نحسن فعله
وما يمكننا أن نفعله بطريقة مختلفة. وسنقدم بعد ذلك صيغة نهائية للتقرير إلى المؤتمر الاستعراضي المقرر
عقدته في العام المقبل.

ويوجز التقرير التزامنا بتحقيق هدفنا على المدى البعيد وهو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة
النووية، بتسليط الضوء على الجهود التي نبذلها في مجال نزع السلاح والتحقق والضمانات. إننا نعتقد
اعتقاداً راسخاً بأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي نزع السلاح النووي التدريجي، عن طريق التفاوض،
باستخدام نهج تدريجي ضمن الأطر الدولية القائمة، واضعين في الحسبان المخاطر الأمنية الحالية
والمستقبلية. لقد كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ناجحة إلى حد بعيد لأنها تناولت شواغل
الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، مع مراعاتها، في الوقت ذاته، المناخ الأمني الذي يوفر سياق حياة
الأسلحة النووية لدى الدول الحائزة لتلك الأسلحة.

وقد حققنا بالفعل تخفيضات كبيرة في مخزوننا من الأسلحة النووية. ونعتقد أن وضع تدابير
فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي سيكون أمراً بالغ الأهمية للتمكين من الوفاء بأهداف المادة السادسة
من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد المملكة المتحدة أن إبرام اتفاق ضمانات شامل مع
بروتوكول إضافي هو معيار التحقق الشامل، ونحن نؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة الجهود
الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات الدولية في جميع أنحاء العالم.



وما فتئت المملكة المتحدة، منذ وقت طويل، تدعو، وستظل تدعو، إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونعرب عن تأييدنا للمؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ ودور الطاقة النووية الذي ستعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ولبرنامج التعاون التقني للوكالة. ويوفر برنامج التعاون التقني الدعم اللازم لتمكين البلدان من استخدام التكنولوجيات النووية بطريقة آمنة ومضمونة وفعالة. ويبرز هذا التقرير مساهماتنا المالية والعملية العديدة في الصناعة النووية المدنية، التي ستكون إحدى مجالات تركيزنا المفضية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٢٠، ونحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، نود أن نؤكد على النجاح الكبير الذي حققته هذه المعاهدة، التي تظل حجر الزاوية للأمن الدولي، وتتطلب التمسك بها لتوفير بيئة أكثر أمناً للجميع.

إطار تقديم التقارير

كما هو منصوص عليه في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تعمل حكومة المملكة المتحدة من أجل تنفيذ الإجراء ٥، وهو "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة"، ومن أجل تقديم تقرير وطني بشأن إجرائنا رقم ٥ وإجرائنا الأخرى إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٩، تمسحياً مع الإجراءين ٢٠ و ٢١. وينص الإجراء ٢١ على ما يلي: "كإجراء لبناء الثقة، تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية جميعها على الاتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن اعتماد نموذج موحد للتقارير، وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين كل تقرير والذي يليه، وذلك لأغراض أن يتم طوعاً توفير معلومات موحدة دون المساس بالأمن الوطني". ويشمل الإطار الذي نستخدمه لأغراض تقاريرنا الوطنية فئات مشتركة من المواضيع التي يُبلّغ في إطارها عن المعلومات ذات الصلة، وهو يتناول جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونشجع جميع الدول الأطراف على أن تقدم تقارير مماثلة، بما يتسق والإجراء ٢٠.

الفرع الأول: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح

١٠ السياسات والمبادئ والأنشطة الأمنية الوطنية المرتبطة بالأسلحة النووية

تفسير النظرية النووية للمملكة المتحدة

الردع النووي الاستراتيجي للمملكة المتحدة هو أداة سياسية، لا أداة لخوض الحروب. ولا يجوز لغير رئيس الوزراء أن يجيز إطلاق الأسلحة النووية، وهو ما يكفل وجود رقابة مدنية وسياسية صارمة. وسياسة الردع النووي تندرج ضمن اختصاص مكتب مجلس الوزراء وتنفيذها وزارة الدفاع.

وفي عام ٢٠١٠، التزمت حكومة المملكة المتحدة بإجراء استعراض بشأن الدفاع والأمن كل خمس سنوات لكفالة أن تبقى سياستنا وافية بالعرض. والاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن

لعام ٢٠١٥^(١)، الذي يستند إلى الكتاب الأبيض لعام ٢٠٠٦ ”مستقبل الردع النووي للمملكة المتحدة“^(٢)، يحدد سياستنا العامة بشأن الردع النووي، وهيكل قدرتنا وقوتنا.

لماذا نملك ردعا نوويا

سيظل الردع النووي المستقل للمملكة المتحدة أساسيا لأمننا اليوم، وما دامت الحالة الأمنية العالمية تتطلب ذلك. وهناك دول أخرى لاتزال لديها ترسانات نووية، وثمة خطر من أن يزداد انتشار الأسلحة النووية. والتغيرات الأخيرة في البيئة الأمنية الدولية تذكرنا بأن ثمة خطرا لا يزال محققا في احتمال أن تستخدم دول قدراتها النووية لتهديد المملكة المتحدة، أو مصالحنا الحيوية. فوجود دول تمارس خطابا نوويا استفزازيا، وتنطلق من عقيدة تشجع استخدام الأسلحة النووية؛ وتطور قدرات جديدة لإيصال الأسلحة النووية الغرض منها تفويض الاستقرار الاستراتيجي، هو تذكير دائم بأن ما لدينا من وسائل ردع نووي مستقل تظل أساسية لردع أخطر التهديدات التي تحقق بأمننا الوطني وأمن حلفائنا.

والمملكة المتحدة تبقى وضعها النووي قيد الاستعراض المستمر في ضوء البيئة الأمنية الدولية وما يتخذ خصومنا المحتملون من إجراءات.

حد أدنى من الردع الموثوق به

نحن ملتزمون بالاحتفاظ بالحد الأدنى فحسب من القوة التدميرية اللازمة لردع أي معتد. وهذا يتطلب منا أن نتأكد من أن وسائل الردع لدينا ليست عرضة لأعمال استباقية من جانب خصومنا المحتملين. ويظل تقييمنا، بعد النظر في البدائل، قائما على أن ثمة حاجة إلى أربع غواصات لضمان أن تكون واحدة منها على الأقل في البحر على الدوام، دون أن ينكشف أمرها، لتكون بمثابة ”رادع مستمر في عرض البحر“. وهذا يوفر قدرة على توجيه ضربة ثانية لردع أي دولة عن التفكير في استخدام قدرتها النووية لتهديدنا، ومحاولة تقييد عملية اتخاذ القرارات لدينا بافتعال أزمة أو برعاية إرهاب نووي.

ففي إطار العملية المتواصلة الدؤوبة، تتولى غواصات من طراز فانغارد تسيير دوريات بحرية تحمل ما يزيد عن ٤٠ رأسا حربية نووية وما لا يزيد عن ثماني قذائف تسيارية من طراز ترايدنت جاهزة للإطلاق. وهذا هو أدنى عدد من الرؤوس الحربية النووية منذ استهلال قدرتنا في مجال الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية التي تعمل بالطاقة النووية في عقد الستينات من القرن الماضي.

وفي عام ٢٠١٦، نظمت مناقشة في مجلس العموم بشأن مبدأ الردع المستمر في عرض البحر. وقد صوت أعضاء البرلمان بصورة حاسمة على الاستعاضة عن الغواصات الأربع اللازمة للحفاظ على الوضع الحالي، بأغلبية ٤٧٢ صوتا مؤيدا مقابل ١١٧ معارضا. وليست هذه العملية تطورا لقدراتنا، ولا هي تغير الدور البارز للأسلحة النووية في عقيدتنا الأمنية. ومن المقرر أن تدخل الغواصات التي من طراز دريدنوت (Dreadnought) في الخدمة في أوائل عقد الثلاثينات من هذا القرن.

(١) https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/555607/2015_Strategic_Defence_and_Security_Review.pdf.

(٢) <http://www.gov.uk/government/publications/the-future-of-the-united-kingdoms-nuclear-deterrent-defence-white-paper-2006-cm-6994>.

ونحن الدولة الحائزة للأسلحة النووية الوحيدة التي خفضت قوة الردع لديها إلى نظام واحد، ونظام الحد الأدنى من الردع النووي الموثوق لدينا هو الرد الملائم على التهديدات الأمنية الدولية الحالية والمتوقعة.

سياسة العمليات

ما برح موقف المملكة المتحدة واضحاً منذ زمن طويل ومؤداه أننا لن ننظر في استخدام أسلحة نووية إلا في حال الضرورة القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكي نتجنب تبسيط حسابات أي معتمد محتمل، سنظل غامضين عن قصد إزاء التفكير على وجه الدقة في استخدام تلك الأسلحة، ومتى نستخدمها، والكيفية التي نستخدمها فيها، ونطاق استخدامها.

وكما هو مبين في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٥، أكدت المملكة المتحدة مجدداً أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبإصدار هذا الضمان، نشدد على ضرورة انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى أن هذا الضمان لن ينطبق على أي دولة تمارس انتهاكاً مادياً لهذه الالتزامات بعدم الانتشار. وعلى الرغم من عدم وجود أي تهديد مباشر على المملكة المتحدة، أو لمصالحها الحيوية في الوقت الراهن من جانب الدول التي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل، من قبيل القدرات الكيميائية أو البيولوجية، فإننا نحتفظ بالحق في إعادة النظر في هذا الضمان إذا استدعى ذلك في المستقبل تهديد وتطوير ونشر لهذه الأسلحة.

وأسلحة المملكة المتحدة النووية ليست في حالة استنفار قصوى (تعمل دوريات الغوصات اعتماداً على أساس "الإخطار بإطلاق النار" في غضون عدة أيام)، ولم توجّه قذائفها، منذ عام ١٩٩٤، نحو أي دولة. ونعتقد أن ردع أي هجوم نووي يشن على المصالح الحيوية للمملكة المتحدة يتم بإظهار قدرتنا على الرد في أي ظرف من الظروف، لا مجرد قدرتنا على الرد السريع.

وإننا نولي أعلى الأولوية لأمن وسلامة أسلحتنا النووية، وذلك انسجاماً مع التزاماتنا بمقتضى اتفاقات عدم الانتشار. وهناك عدد من الضمانات التكنولوجية والإجرائية في صلب نظام الردع النووي للمملكة المتحدة لمنع إطلاق قذائف ترايدنت بدون إذن.

٢٠ الأسلحة النووية، وتحديد السلاح النووي (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق

نزع السلاح النووي

المملكة المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل، وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن أفضل وسيلة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هي نزع السلاح النووي التدريجي عن طريق التفاوض على أساس نهج التقدم خطوة خطوة، ضمن الأطر الدولية القائمة. وعلى الصعيد العالمي يتحقق نزع السلاح. وعموماً، فقد انخفض عدد الأسلحة النووية في العالم بما يقرب من ثلاثة أرباع منذ الذروة التي بلغها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

ولا يمكن تحقيق نتائج مثمرة إلا باتباع نهج قائم على توافق الآراء، يأخذ في الحسبان سياق الأمن العالمي. ولن تتمكن من إحراز تقدم على مسار واقعي وفعال نحو الهدف المشترك، ألا وهو إيجاد

عالم خال من الأسلحة النووية، إلا ببناء الثقة المتبادلة بين الدول، وإرساء الهيكل الدولي الأساسي للمساعدة في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق المزيد من نزع السلاح.

وما فتئت المملكة المتحدة، بوصفها دولة نووية تتحلى بروح المسؤولية، تنتهج نهجاً تدريجياً لنزع السلاح النووي وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولالتزاماتنا التعاهدية الأخرى. وما زلنا ملتزمين بقوة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسنعمل من أجل تحقيق نتائج ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، وسنواصل الضغط من أجل إضفاء الطابع العالمي الكامل على المعاهدة. وسنواصل أيضاً القيام بمجملات من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واختتامها في وقت مبكر.

مخزونات المملكة المتحدة

لقد حققنا بالفعل تخفيضات كبيرة في مخزوناتنا من الأسلحة النووية. وفي أواخر السبعينات، عندما بلغ مخزوننا ذروته، كان لدينا أكثر من ٤٠٠ رأس حربية قيد الخدمة في خمسة أنواع. وقد قمنا من جانب واحد، منذ بلوغ هذه الذروة، بتخفيض مخزوننا من الرؤوس الحربية النووية بما يزيد عن النصف، كما هو مبين في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٥. واليوم، لدينا أقل من ٢٢٥ رأساً حربية، وجميعها من نوع واحد. وقد التزمنا بخفض مخزوننا إلى ما لا يزيد عن ١٨٠ رأساً حربية بحلول منتصف عقد العشرينات، وحققنا هدفنا المرجو وهو خفض عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للإطلاق إلى ما لا يزيد عن ١٢٠ رأساً. وتوصلنا، منذ عام ٢٠١٠، إلى خفض عدد الرؤوس الحربية في كل غواصة من غواصات الدوريات من ٤٨ رأساً إلى ٤٠ رأساً، وخفض عدد القذائف الجاهزة للإطلاق المحمولة على كل غواصة من ١٢ رأساً إلى ما لا يتجاوز ثماني رؤوس.

التحقق

سيكون وضع وإقرار تدابير فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي أمراً بالغ الأهمية للتمكين من الوفاء بأهداف المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف يتطلب الأمر أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية على حد سواء على ثقة من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد فككت جميع رؤوسها الحربية، وأن هذا الأمر يتم بطريقة تجعلنا أكثر أمناً، ولا يؤدي عن غير قصد إلى زيادة خطر الانتشار النووي. وعلاوة على تفكيك الرؤوس الحربية الفردية، نحتاج أيضاً إلى فهم طبيعة إجراءات الرصد والتحقق التي قد تكون مطلوبة في جميع المواقع النووية والدفاعية لدولة ما لتوفير ما يكفي من الثقة في أن نزع السلاح النووي قد حدث بصورة لا رجعة فيها. وفي أثناء وضع تدابير التحقق هذه، تعلق المملكة المتحدة أهمية كبرى على إشراك الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في هذا الأمر، وتحقيق أقصى قدر من الشفافية، مع الوفاء بالتزاماتنا في ما يتعلق بعدم الانتشار والسلامة والأمن.

وقد واصلت المملكة المتحدة، منذ تقريرنا السابق المقدم إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الاضطلاع بدور قيادي على الصعيد الدولي في مجال وضع إجراءات التحقق من نزع السلاح النووي. وكانت المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج، التي بدأت في عام ٢٠٠٧، أول شراكة تقنية حتى ذلك الحين بين دولة حائزة لأسلحة نووية

ودولة غير حائزة لأسلحة نووية في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٥، وبالاستناد إلى الأعمال المنبثقة عن مبادرة المملكة المتحدة والنرويج، أنشأت المملكة المتحدة الشراكة الرباعية للتحقق النووي مع النرويج، والسويد، والولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، أجرت الشراكة الرباعية أول عملية متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح في قاعدة هينغتون التابعة للقوات الجوية الملكية في المملكة المتحدة. وقد أجريت هذه العملية، المعروفة باسم ليتربريس (LETTERPRESS)، في مرافق تخزين الأسلحة النووية السابقة في قاعدة هينغتون التابعة للقوات الجوية الملكية، مضيئة بذلك طابعا واقعيا لأنشطة التحقق. وأتاحت عملية ليتربريس فرصة لممارسة تقنيات وإجراءات ضمن سيناريو محاكات لعالم الواقع، واستكشفت التحديات المرتبطة برصد الإعلانات والتحقق منها، وهو ما قد تشترطه المعاهدات المقبلة. وأجريت العملية في تقييد صارم بالتزامات عدم الانتشار من جانب جميع المشاركين. وأصدرت الشراكة الرباعية تقريرا للدورة عام ٢٠١٩ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار يوجز ما قمنا به من أعمال حتى الآن، بما في ذلك الدروس المستفادة من عملية 'ليتربريس'، وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تبادل نتائج شراكتنا.

كذلك أبرمت المملكة المتحدة شراكة ثنائية مع السويد في عام ٢٠١٦ لإجراء بحوث في جوانب محددة من عملية التحقق من تحديد الأسلحة النووية، بما في ذلك تحديد المتفجرات ومتطلبات مرافق التحقق.

واضطلعت المملكة المتحدة بدور نشط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ إنشائها في عام ٢٠١٥. والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي مبادرة تجمع بين مجموعة واسعة من البلدان من أجل تحديد التحديات المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي ومعالجتها. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ساهمت المملكة المتحدة بتوليها رئاسة أفرقتها العاملة بشأن أهداف التحقق، والتحقق من الإعلانات المتعلقة بالأسلحة النووية، فضلا عن المشاركة في جميع الأفرقة العاملة الأخرى.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شاركت المملكة المتحدة في رعاية إنشاء فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. واضطلعت المملكة المتحدة، منذ ذلك الحين، بدور نشط في المناقشات التي أجراها الفريق بشأن دور التحقق في تعزيز نزع السلاح، ونحن نتطلع إلى صدور تقرير الفريق في المستقبل القريب.

وقد أظهرت الأمثلة المشار إليها أعلاه بشأن التعاون الدولي جميعها كيف يمكن أن تؤدي الدول غير الحائزة لأسلحة نووية دورا هاما في التحقق من نزع السلاح النووي، والتقييد، في الوقت ذاته، بالتزام جميع الدول بعدم الانتشار. ومع تطور تعاوننا بشأن التحقق، نشأ موضوع مشترك وهو مدى مقدرة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على الاضطلاع بدور شبه كامل في العملية بأن تنظر إلى التحدي في هذا السياق من حيث التحقق من المواد النووية والمتفجرات.

والمملكة المتحدة هي في العقد الثاني أيضا من شراكة ثنائية فعالة مع الولايات المتحدة في مجال البحوث المتعلقة بالرصد والتحقق. وبرنامجنا التقني المشترك للتعاون يتيح لنا تطبيق خبرات سياسية وتكنولوجية وبرنامجية وصولا إلى وضع وتقييم نهج هادفة صوب إجراء تخفيضات وعمليات رصد شفافة للرؤوس الحربية النووية والمواد الانشطارية، وما يتصل بها من مرافق، لأغراض ما يحتمل تنفيذه من مبادرات في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويضطلع الخبراء التقنيون بأنشطة ويتبادلون المعلومات بهدف

استكشاف ومعالجة التحديات الأساسية والصعبة في مجالي الرصد والتحقق، بالعمل من أجل تحقيق تكامل بين النهج المحتملة في ما يتعلق برصد عملية تحديد الأسلحة وشفافيتها.

وترى المملكة المتحدة أن مشاطرة نتائج مبادرات التحقق، كالمشاركة الرباعية، والمشاركة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، أمر مهم لإثبات الشفافية، فضلا عن بناء الفهم والقدرات من أجل التحقق من نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وقد شاركنا في المناسبات الجانبية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار التي نظمتها هذه المبادرات لتعريف المجتمع الدولي الأوسع نطاقا بالتقدم الذي أحرزناه. كذلك استضفنا زيارة إلى مرافق هينغتون التابعة للقوات الجوية الملكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لكي نظهر للمشاركين في المشاركة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي نماذج من مرافق التخزين التي استخدمت أثناء عملية 'ليتربريس' وإفساح المجال للمشاركة الرباعية لمشاطرتنا الدروس المستفادة من العملية.

٣٥ تدابير تعزيز الشفافية وبناء الثقة

من خلال وثائق استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين ووثائق أخرى، أعلنت المملكة المتحدة طوعا العدد الأقصى لمخزوناتهما من الرؤوس الحربية وأعداد الرؤوس الحربية الجاهزة للإطلاق على النحو المذكور أعلاه.

عملية الدول الخمس

تضطلع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمسؤولية خاصة عن استمرار قوة المعاهدة. ويظهر الحوار الذي تجريه هذه الدول بشأن مسائل المعاهدة، المعروفة باسم عملية الدول الخمس، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل معا من أجل بناء الثقة والاطمئنان في ما يتعلق بهذه المسائل، وهو ما نعتقد أنه سيقودنا في نهاية المطاف نحو هدفنا المشترك وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وكانت المملكة المتحدة قد أنشأت عملية الدول الخمس في عام ٢٠٠٩، وقامت بدور نشط في العملية منذ ذلك الحين. وفي إطار هذه العملية، تجتمع الدول الحائزة للأسلحة النووية على صعيد المستويات الرسمية العليا ومستوى العمل، من أجل المضي قدما بالحوار الجماعي بيننا بشأن تحقيق الاستقرار الاستراتيجي وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وسوف تستضيف المملكة المتحدة المؤتمر المقبل لعملية الدول الخمس في لندن قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

وقد أصدرت عملية الدول الخمس عددا من البيانات المشتركة بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من قبيل البيانات التي أدلى بها في اجتماعات اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أكدت مجددا التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعما واستعدادنا لعقد مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأصدر وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بيانا مشتركا في حزيران/يونيه ٢٠١٨، مؤكدين فيه من جديد التزام تلك الدول، بوصفها الدول الوديدة الثلاث، بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بمناسبة

الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على المعاهدة، وعزمنا على العمل معا من أجل إنجاح مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

الاتفاقات الدولية

كما ذكر في تقرير المملكة المتحدة لعام ٢٠١٥ عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقعت المملكة المتحدة عددا من الاتفاقات الثنائية باعتبارها تدابير لبناء الثقة مع الشركاء في عملية الدول الخمس. ويشمل هذا الاتفاق المبرم بين المملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٧٧ لمنع نشوب حرب نووية عرضا، بناء على اتفاق أبرم في عام ١٩٦٧ لإنشاء وصلة اتصالات مباشرة بين رئيس وزراء المملكة المتحدة والكرملين.

وفي آونة متأخرة، وقعت المملكة المتحدة معاهدة توتاتيس مع فرنسا في عام ٢٠١٠. وفي إطار تلك المعاهدة، اتفقت المملكة المتحدة وفرنسا كالتها على بناء مرافق لاختبار الاشعاعات والقوى المائية، لتؤكد من جديد حقوقهما والتزامتهما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزامتهما بمقتضى معاهدة حظر التجارب النووية. وأتفق على أن تقيم المملكة المتحدة وفرنسا بواسطة المعاهدة تعاوننا وتبادلا للمعلومات بشأن سلامة وأمن الأسلحة النووية، وعلى الثبوت من المخزون، ومكافحة الإرهاب النووي أو الإشعاعي.

التعاون مع المجتمع المدني

إننا نتعاون بصورة منتظمة مع المنظمات غير الحكومية وسائر الكيانات والدول من أجل استكشاف مجالات لإحراز أي تقدم محتمل يدعم بناء الثقة اللازمة لتحسين الأمن الدولي وتهيئة الظروف المؤاتية لنزع السلاح في نهاية المطاف. ويشترك المسؤولون الحكوميون في المملكة المتحدة في كثير من الأحيان في المؤتمرات وحلقات العمل والاجتماعات لإذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور بالسياسات الحكومية، ونحن نعمل بنشاط من أجل تعزيز الفرص لإجراء حوار في الحالات التي نرى أنه بناء وأن بالإمكان إحراز تقدم فيه.

وفي إطار صندوق برامج المملكة المتحدة لمكافحة الانتشار، نقدم الدعم لعمل عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل تحسين الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وقد قمنا، منذ عام ٢٠١٥، بتمويل برامج للتوصل إلى فهم أفضل للضمانات النووية في أفريقيا والشرق الأقصى، تتيح الفرصة لمزيد من البلدان للتوقيع على اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي العام الماضي، قمنا أيضا بتمويل مشروع يساعد تحسين الرقابة على أنشطة تعدين اليورانيوم، بما يكفل العمل بموجب ضمانات أساسية في المصدر. وقد زدنا هذا الصندوق أيضا بالموارد اللازمة لاستضافة اجتماع في لندن للجلسة العامة للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي المعقودة في عام ٢٠١٨، فضلا عن توسيع نطاق عمل الصندوق بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح من جانب مجموعة من مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية. إن استمرار نجاح هذه المشاريع إشارة واضحة إلى الكيفية التي عملت بها المملكة المتحدة بفعالية مع مجتمع المنظمات غير الحكومية لمساعدة الجهود المبذولة لنزع السلاح وعدم الانتشار في المجتمع الدولي.

ويشمل برنامج الصندوق أيضا مشاركتنا في رعاية المناسبات التي يجري تنظيمها في وكالة ويلتون بارك، وهي وكالة تنفيذية لا تستهدف الربح، في وزارة الخارجية والكونغرس. وتوفر حلقة العمل السنوية التي نظمناها بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في ويلتون بارك إطارا تشاركيًا إلى حد بعيد مع الخبراء المساهمين على قدم المساواة في بيئة محايدة. واستضفنا أيضا خلال السنة الماضية مناسبتين في ويلتون بارك بشأن التحقق. وكان الغرض من المناسبة الأولى هو تحديد شكل فريق الخبراء الحكوميين، وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، نُظمت المناسبة الثانية وكان الغرض منها هو مناقشة تقرير فريق الخبراء الحكوميين، وطريقة مقترحة للمضي قدما. وهذه المناسبات جميعها تشجع إجراء مناقشة صريحة ومركزة وتطلعيه بين الحكومات والمجتمع المدني.

٤ ' المسائل الأخرى ذات الصلة

مؤتمر نزع السلاح

المملكة المتحدة مشارك نشط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح. والممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح هو الممثل الدبلوماسي الأول للمملكة المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وهو معين برتبة سفير.

وفي عام ٢٠١٦، قدمت المملكة المتحدة مشروعًا مقترحًا لوضع برنامج عمل وإنشاء فريق عامل مرتبط بذلك. وشمل هذا وضع ترتيبات لإدراج المسائل المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وحظي بتأييد شبه عالمي، ولكن حالت عراقيل دون تحقيق هذا الأمر. وتؤيد المملكة المتحدة إنشاء الهيئات الفرعية الخمس في عام ٢٠١٨، وقد اعتمدت أربع منها تقاريرها بتوافق الآراء. وفي أثناء رئاسة المملكة المتحدة لعام ٢٠١٩، قدمت المملكة مشروعًا مقرر كان من شأنه أن يدفع العمل خطوة إلى الأمام، وأن يساعد مؤتمر نزع السلاح على أن يكون أقرب إلى وضع ولايات تفاوضية بشأن البنود الأساسية الأربع في جدول أعماله. وقد تضمن القرار دعما قويا من جميع الأعضاء، ولكنه حُجِب من قبل عدد صغير من الدول. وسوف نواصل جهودنا الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

طبقت المملكة المتحدة، منذ عام ١٩٩٥، وقفا اختياريًا على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي عام ١٩٩٨، كانت المملكة المتحدة هي الدولة الأولى الحائزة للأسلحة النووية التي تعلن عن مجموع حجم مخزونها من المواد الانشطارية، وتضع طواعية جميع المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة للأغراض الدفاعية تحت ضمانات دولية، حيث لا تزال، حتى هذا اليوم، تخضع للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة تتم، منذ ذلك الحين، طبقا للضمانات الدولية.

وقدمنا التزامًا، في خطة العمل ٢٠١٠، بأن نبدأ المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتواصل المملكة المتحدة الضغط من أجل البدء بإجراء مفاوضات بشأن إبرام هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح.

واضطلعت المملكة المتحدة بدور نشط في مجموعتين من اجتماعات فريق خبراء عقدت على أساس توافق الآراء، برئاسة كندا، لتعميق الحوار بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكان هذان الفريقان هما فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وحددت هذه الاجتماعات المسائل التي سيتعين على المفاوضين في المستقبل التركيز عليها والاعتبارات التي سيتعين عليهم أخذها في الحسبان. وقد قام فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لأول مرة باستكشاف الجوانب المؤسسية لوضع معاهدة مقبلة بالتفصيل.

وما زلنا نؤيد البدء الفوري لمفاوضات تجرى بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وللعمل بنشاط مع الدول الأخرى، بما في ذلك الدول الخمس، لاستكشاف سبل المضي قدماً. وأعرينا عن هذا الموقف في بيانات أدلى بها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، واللجان التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

التزمت المملكة المتحدة، منذ عام ١٩٩١، بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. واضطلعنا بدور محوري في التفاوض بشأن المعاهدة، وكنا من أوائل من وقع عليها يوم فُتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٦. وأنجزت المملكة المتحدة عملية التصديق على المعاهدة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

وتعتبر حكومة المملكة المتحدة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل جزءاً من النهج التدريجي في تنفيذ تدابير عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وما زلنا ندعو بصوت عالٍ من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ، بطرق منها القيام بانتظام بالضغط لدى الدول المدرجة في المرفق الثاني من أجل توقيع الاتفاقية والتصديق عليها. وكرر وزير المملكة المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تأكيد دعم المملكة للمعاهدة في جلسة الإحاطة المواضيعية الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ونرحب بالتصديق على المعاهدة من جانب إسواتيني وميانمار في عام ٢٠١٦، وتايلند في عام ٢٠١٨، وزمبابوي في عام ٢٠١٩، وكذلك توقيع توفالو على المعاهدة في عام ٢٠١٨.

وقد سلطنا الضوء مراراً، منذ تقديم التقرير الأخير للمملكة المتحدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوسائل منها البيانات التي أدلينا بها في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأييد المملكة المتحدة لعملية المادة الرابعة عشرة، وبيان مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل في الاجتماع الوزاري الذي تعقده المجموعة كل سنتين. والمملكة المتحدة هي أحد أكبر المساهمين الماليين في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد الولايات المتحدة، وتساهم بمبلغ ٤٥ ملايين جنيه سنوياً. ويشمل هذا الأمر المشروع التجريبي للمنظمة لتمويل خبراء من البلدان النامية من أجل حضور الاجتماعات التقنية للمنظمة.

ونقدم أيضاً دعماً تقنياً وعملياً وسياسياً واسع النطاق إلى اللجنة التحضيرية التابعة للمنظمة. وفي عام ٢٠١٨، استضافنا حلقة العمل رقم ٢٤ التي عقدتها المنظمة للتفتيش في الموقع، في المركز الوطني

لعلوم المحيطات في ساوثهامبتون. ونظرت حلقة العمل في إمكانية إجراء تفتيش موقعي في المجالات التي تكون فيها الخبرة السابقة في ما يتعلق بتجارب الأسلحة النووية محدودة أو منعدمة تماما، في بيئات صعبة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، كالمحيطات المفتوحة.

وبالإضافة إلى مؤتمرات العلم والتكنولوجيا التي تعقدها المنظمة، قدمت المملكة المتحدة الدعم لندوتي العلوم والدبلوماسية اللتين نظمتها المنظمة، حيث عقدت الندوة الأخيرة في عام ٢٠١٨. وقد تولى البروفيسور روبن غرايمز، كبير المستشارين العلميين في وزارة الخارجية والكونترول، قيادة وفد المملكة المتحدة، وتكلم في حلقة النقاش.

دبلوماسية العلوم في دعم السلام والأمن الدوليين.

نحن مشاركون في فريق الشخصيات البارزة المعني بمعاهدة حظر التجارب النووية؛ وممثلنا في الفريق هما اللورد براون أوف ليديتون وسوزان لوجون دالجيرشيك. ونحن أيضا ندعم فعليا أصدقاء معاهدة الحظر الشامل وقد وقعنا على الإعلان في عام ٢٠١٨.

وتتعهد المملكة المتحدة مركز البيانات الوطني للمملكة المتحدة، وجهاز إسكدالموير (Eskdalemuir) لمعالجة صفائف الاهتزازات الأرضية، وتستضيف ١١ محطة رصد في المملكة المتحدة، وكذلك في سانت هيلانة، وأسنسيون وتريستان داكوها، وبرمودا، وإقليم المحيط الهندي البريطاني. وتشمل محطات الرصد هذه ما يلي:

- أربع محطات للرصد دون السمعي
 - ثلاث محطات للرصد الصوتي المائي
 - ثلاث محطات لرصد النويدات المشعة
 - شبكة مصفوفات اهتزازية مساعدة
 - مختبر واحد للنويدات المشعة، وهو واحد من ١٦ مختبرا تقدم الدعم التحليلي لنظام الرصد الدولي
- وتُدعم هذه المرافق ببحوث متواصلة تجرى في عدد من المجالات، ولا سيما بواسطة الفريق المعني بالأدلة المستمدة من الزلازل التابع لمنشأة البحوث النووية.

والمملكة المتحدة العاملة عضو نشط في الفريقين العاملين ألف وباء التابعين لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا حيث يتولى أحد خبرائنا، على سبيل المثال، رئاسة مهمة مشتركة لإعداد مشروع دليل تشغيلي للتفتيش الموقعي، ويتولى آخر رئاسة فريق الخبراء المعني بالشكل الموجي. ويشترك خبراء من منشأة البحوث النووية، والأوساط الأكاديمية والصناعة بصفة مفتشين بدلاء في الدورة التدريبية الثالثة في مجال التفتيش الموقعي. وقد منّا التمويل للفريق الاستشاري الذي يركز على عنصر التمويل على مدى أكثر من عشر سنوات تولت خلالها المملكة المتحدة رئاسته. ويساعد عملنا على كفاءة أن يتوافر للمنظمة التمويل والوقت الضروريين لبناء وتعهد نظام فعال للرصد.

الفرع الثاني: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتصلة بعدم الانتشار

١٠ الضمانات

تخضع جميع المواد النووية المدنية في المملكة المتحدة لضمائنات أوروبية (لائحة المفوضية الأوروبية رقم ٢٠٠٥/٣٠٢) ولأحكام اتفاقات الضمانات الثلاثية للمملكة المتحدة/الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم)/الوكالة الدولية للطاقة الذرية (اتفاق العرض الاختياري للضمائنات والبروتوكول الإضافي)، إلى أن تصبح ضمانات اليوراتوم غير منطبقة. ويأتي هذا بعد تقديم المملكة المتحدة إشعاراً عن اعتزامها الانسحاب من اليوراتوم في نفس وقت انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

وعندما تصبح ضمانات اليوراتوم غير منطبقة في المملكة المتحدة، فإن جميع المواد النووية المدنية في المملكة المتحدة ستصبح خاضعة لاتفاقات الضمانات الثنائية الجديدة بين المملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (اتفاق العرض الاختياري الثنائي والبروتوكول الإضافي)، ونظام داخلي جديد للضمائنات سيتولى مكتب الأنظمة النووية المسؤولية عن تنظيمه وتنفيذه.

وتتبع التزامات ضمانات اليوراتوم من الفصل السابع (المواد ٧٧-٨٥) من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، التي تقتضي من المفوضية الأوروبية جملة أمور منها الاطمئنان إلى أن المواد النووية لا يتم تحويلها عن استخداماتها المحددة على النحو المعلن من مستعمليها^(٣). وهذا يتحقق من خلال ما يلي:

- اشتراط أن يتولى جميع القائمين على تشغيل المنشآت النووية تزويد المفوضية بالخصائص التقنية الأساسية التي تصف موقع منشأهم والأنشطة التي تعتمز القيام بها؛
 - اشتراط أن يحتفظ القائمون بالتشغيل بسجلات محاسبة عن المواد النووية مع الإبلاغ عنها؛
 - النص على أن تقوم المفوضية بتفتيش المنشآت والسجلات؛
 - النص على أن تفرض المفوضية جزاءات في حالة مخالفة التزامات الضمانات التي تفرضها المعاهدة. وهذه الجزاءات يمكن أن تتراوح ما بين تحذير خطي منشور إلى سحب المواد النووية المعنية.
- وترد تفاصيل شروط تقديم التقارير المختلفة في لائحة المفوضية (اليوراتوم) ٢٠٠٥/٣٠٢^(٤). وهذه الضمانات لا تنطبق على المواد النووية المقصود بها تلبية متطلبات الدفاع.

أما التزامات المملكة المتحدة المتعلقة بضمانات حصر المواد النووية المدنية والإبلاغ عنها والتحقق منها، عندما تصبح ضمانات اليوراتوم غير منطبقة، فتتبع من أحكام اتفاقات الضمانات الثنائية المبرمة بين المملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمتطلبات في نظام الضمانات النووية لعام ٢٠١٩ (اتفاقات المواد الانشطارية والاتفاقات الدولية ذات الصلة) (الخروج من الاتحاد الأوروبي) ونظام الضمانات النووية لعام ٢٠١٩ (الخروج من الاتحاد الأوروبي)، التي أبرمت في إطار الصلاحيات الواردة في قانون الضمانات النووية لعام ٢٠١٨ وقانون الطاقة لعام ٢٠١٣ (بصيغته المعدلة). وسيتولى

(٣) <http://eur-lex.europa.eu/en/treaties/dat/12006A/12006A.htm>

(٤) http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/site/en/oj/2005/l_054/l_05420050228en00010070.pdf

مكتب اللوائح النووية المسؤولة عن تنظيم الضمانات وتقديمها عن المملكة المتحدة عندما تصبح ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) غير منطبقة في المملكة المتحدة.

وسوف يطمئن مكتب اللوائح النووية نفسه والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم تحويل المواد النووية عن استخداماتها المحددة على النحو المعلن من مستعملها من خلال ما يلي:

- اشتراط أن يتولى جميع القائمين على تشغيل المنشآت النووية تزويد مكتب اللوائح النووية بالخصائص التقنية الأساسية التي تصف موقع منشأهم والأنشطة التي تعتمزم القيام بها؛
- اشتراط أن يحتفظ القائمون بالتشغيل بسجلات محاسبة عن المواد النووية مع الإبلاغ عنها؛
- النص على أن يقوم مكتب اللوائح النووية بتفتيش المنشآت والسجلات؛
- النص على أن يقاضي مكتب اللوائح النووية الجهات القائمة بالتشغيل في حال عدم الامتثال لقواعد محددة في نظام الضمانات النووية لعام ٢٠١٩ (الخروج من الاتحاد الأوروبي)، مرتبطة بتنفيذ الالتزامات الدولية.

ويرد مختلف متطلبات المحاسبة والإبلاغ والتحقق بالتفصيل في نظام الضمانات النووية (الخروج من الاتحاد الأوروبي) لعام ٢٠١٩. ونظام الضمانات لا ينطبق على المواد النووية المقصود بها الوفاء بمتطلبات الدفاع.

اتفاق العرض الاختياري للضمانات

دخل اتفاق العرض الاختياري للضمانات للمملكة المتحدة^(٥) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ في عام ١٩٧٨. وبعد أخطرت المملكة المتحدة بعزمها على ترك اليوراتوم، وقعت المملكة المتحدة اتفاقاً جديداً للضمانات الثنائية (اتفاق العرض الاختياري) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويتيح كل من اتفاقات الضمانات الثلاثية الأطراف واتفاقات الضمانات الثنائية تطبيق الضمانات على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة في المرافق أو في أجزاء منها ضمن نطاق المملكة المتحدة، رهنا بأي استثناءات لأسباب تتعلق بالأمن الوطني فقط. وتتولى اليوراتوم تقديم تقارير حساب المواد النووية بشأن جميع المواد النووية المدنية في المرافق إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاقات الثلاثية الأطراف، وأما تقديمها بموجب الاتفاقات الثنائية فيتولاها مكتب الرقابة النووية. وبموجب كلا النوعين من الاتفاقات، يجوز للوكالة الدولية للطاقة الذرية "تعيين" أي مرفق أو جزء منه للتفتيش. وفي الوقت الراهن، جرى تحديد بعض مخازن البلوتونيوم الموجودة في سبيلفيلد، وكذلك مرافق التخصيب بالطرد المركزي للغاز في كابنهيرست، لتفتيشها من قبل الوكالة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الأمر بموجب الاتفاق الجديد. وكلا النوعين من الاتفاقات يعطي المملكة المتحدة الحق في نقل المرافق و/أو سحب المواد النووية من نطاق الاتفاق لدواع تتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك، ففي إطار استعراض الدفاع الاستراتيجي لعام ١٩٩٨، وافقت المملكة المتحدة على أن تكون أي عملية من عمليات السحب

(٥) <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcires/Others/infciirc263.pdf>

مستقبلاً من الضمانات ”مقصورة على كميات صغيرة من المواد النووية غير الملائمة لأغراض التفجير“، وتعهدت بنشر المعلومات المتعلقة بأي من هذه المسحوبات^(٦).

وقد قامت المملكة المتحدة بنشر معلومات سنوية عن الموجودات من البلوتونيوم المدني منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٩٧، التزمت المملكة المتحدة، هي وبلجيكا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، واليابان وروسيا وسويسرا، والولايات المتحدة، بنشر الأرقام السنوية للمخزونات الوطنية من البلوتونيوم المدني من أجل تحسين الشفافية والثقة العامة. ووسعت المملكة المتحدة نطاق هذا الالتزام بالشفافية ليشمل اليورانيوم العالي التخصيب واليورانيوم المستنفد والطبيعي والمنخفض التخصيب في الدورة النووية المدنية اعتباراً من عام ١٩٩٨. والأرقام المتعلقة بعام ٢٠١٧ (وهي آخر ما نشر) متاحة على الموقع التالي: <http://www.onr.org.uk/safeguards/civilplut16.htm>.

البروتوكول الإضافي

يستند بروتوكول المملكة المتحدة الإضافي^(٧) لاتفاق العرض الاختياري الثلاثي للضمانات، واتفاق العرض الاختياري الثنائي (الذي سيصبح سارياً عندما تصبح ضمانات اليورانيوم غير منطبقة)، إلى الاتفاق النموذجي (INFCIRC/540 corr)، وهو يتضمن تدابير ترمي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للبروتوكولات الإضافية - زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الكشف عن أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو زيادة كفاءة ضمانات الوكالة. وبناء على ذلك، توفر المعلومات ووسائل الوصول إليها، بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة بالبروتوكول التي تجري بالتعاون مع دول غير حائزة لأسلحة نووية، أو التي هي، فيما عدا ذلك، ذات أهمية بالنسبة لتلك الدول، أو في الحالات التي تؤدي فيها تلك المعلومات إلى تحسين فعالية أو كفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المملكة المتحدة.

تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تدعم المملكة المتحدة الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولية في جميع أنحاء العالم، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي لعدم الانتشار في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأحد هذه العناصر فيما تقدمه من دعم إلى الوكالة هو برنامج دعم الضمانات للمملكة المتحدة. وقدمت المملكة المتحدة، منذ عام ١٩٨١، المساعدة لدعم عملية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأولوياتنا، في الوقت الراهن، هي تقديم التدريب لمفتشي الوكالة، وإجراء تحليل للعينات التي يقدمها المفتشون النوويون، والإبلاغ من مصادر مفتوحة على الصعيد الإقليمي، والمشاركة في شبكة مختبرات التحليل. ومن خلال شبكة مختبرات التحليل، تدعم المملكة المتحدة عدم الانتشار بتحليل العينات البيئية والكبيرة بناء على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقدم المملكة المتحدة أيضاً الدعم وإمكانيات الوصول لخبرائها العاملين خارج برنامج دعم الضمانات للمملكة المتحدة، بالمشاركة في المناقشات التي تجري في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: تطوير

(٦) <http://www.hse.gov.uk/nuclear/safeguards/withdrawals.htm>

(٧) <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/2005/infcirc263a1.pdf>

التقنيات والأساليب والإجراءات المطلوبة لحماية المرافق في دورة الوقود النووي؛ ووضع وتقييم المعدات والأدوات والأساليب المتعلقة بالتطبيق في مجال الحفاظ على دورة الوقود النووي؛ وإسداء المشورة بشأن زيادة تطوير استراتيجيات الضمانات في الأنشطة والمنشآت الجديدة والقائمة في دورة الوقود النووي. وقدمت المملكة المتحدة الدعم في تنظيم ندوة الضمانات التي عقدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في عام ٢٠١٨، والتي شجعت العمل على النطاق الدولي من أجل مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية المتصلة بتنفيذ الضمانات. وقدمت المملكة المتحدة الدعم أيضا لإكمال مشروع تحديث تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالضمانات، وهو ما أدى إلى زيادة إنتاجية شعبة الضمانات.

تنفيذ الضمانات

ترى المملكة المتحدة أن اتفاق الضمانات الشاملة فضلا عن بروتوكول إضافي يشكلان معيار التحقق الشامل على النحو المطلوب من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشكل البروتوكول الإضافي دعما أساسيا لتنفيذ نظام عدم الانتشار. وهو تغيير ضروري للتأكد من أن الضمانات مناسبة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. والبروتوكول الانتقالي هو وحده الكفيل بتقديم ضمانات ذات مصداقية بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في أي دولة من الدول. وفي هذا السياق، ترحب المملكة المتحدة ببدء نفاذ بروتوكولات إضافية في هندوراس، والسنغال، وتايلند في عام ٢٠١٧. وتغتنم المملكة المتحدة جميع الفرص المتاحة لدعوة جميع الدول التي لم تبدأ بعد تنفيذ بروتوكول إضافي إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وتدرك المملكة المتحدة الممارسة الراسخة لدى الدول ذات الأنشطة النووية الضئيلة أو المعدومة، القائمة على إبرام بروتوكولات الكميات الصغيرة ضمن اتفاقاتها المتعلقة بالضمانات. وتشير المملكة المتحدة أيضا إلى قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في عام ٢٠٠٥ لتفويض النص الموحد لبروتوكولات الكميات الصغيرة. وتدعو المملكة المتحدة الدول الثماني والعشرين التي لم تعدل أو تلغ بعد بروتوكول الكميات الصغيرة، تمشيا مع مقرر مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن تفعل ذلك.

ودعمت المملكة المتحدة أيضا تطوير عملية تنفيذ الضمانات بوسائل منها مفهوم الضمانات على مستوى الدولة. وترى المملكة المتحدة أن تنفيذ الضمانات من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يتطور باستمرار من أجل معالجة المتطلبات الجديدة والتحديات الجديدة بالاستفادة من الخبرة المكتسبة من تنفيذ الضمانات السابقة ومن التقنيات والتكنولوجيات الجديدة.

ومفهوم الضمانات على مستوى الدولة يمكن الوكالة من تركيز جهودها على مجالات الضمانات ذات الأهمية الأكبر. ووضع وتنفيذ نهج للضمانات على مستوى الدولة يؤديان إلى تقليل إمكانية التنبؤ بأنشطة الضمانات في الميدان، وهو مما يزيد من قيمتها الردعية. وكان من شأن مفهوم الضمانات على مستوى الدولة أن نشط التحسينات في العمليات النوعية التي تركز عليها عملية الضمانات، وحسن تبادل المعلومات، وإدارة المعلومات، والتوجيهات الداخلية، ومواصلة تطوير تحليل مسار الاقتناء لدعم بيان الأهداف التقنية وتحديد أولوياتها. وهذه التحسينات، التي سيستمر تطويرها وتعزيزها، تنشئ عملية ضمانات أكثر اتساقا وقوة توفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلالها مزيدا من الثقة في ما يتعلق بعدم

تقسيم المواد النووية. وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نهجاً على مستوى الدول من أجل تطبيق الضمانات في المملكة المتحدة.

٢٣ ضوابط التصدير

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠

عملت المملكة المتحدة جاهدة من أجل تعزيز التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ منذ اتخاذه بالإجماع في عام ٢٠٠٤. والمملكة المتحدة، باعتبارها أحد نواب رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، تعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ الشامل للقرار. ونحن نعمل مع المنظمات والمبادرات الدولية، ومن خلالها، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع، لإتاحة طائفة واسعة من الدعم التقني والمالي. ويشمل ذلك إدخال تحسينات في تأمين المواد وتوفير المعارف والدراية الفنية في البلدان الشريكة، وتيسير الحوار، وتقديم التدريب للمساعدة على بناء مشاركة الشركاء وقدراتهم، وتهيئة الخبرة التقنية والعلمية على الصعيد المحلي في مجال مكافحة الانتشار، وتحديد الأسلحة، وكفالة أمن المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية.

وتتيح لنا ضوابط التصدير والقدرة على الإنفاذ في المملكة المتحدة الحفاظ على نظام قوي وفعال يتم من خلاله ضبط الصادرات على الصعيد الوطني مع دعم ضوابط التصدير على المستوى الدولي. وعقب الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ لعام ٢٠١٦، اضطلعت المملكة المتحدة بلور نشط في تعزيز تنفيذ المقترحات الواردة في قرار المجلس ٢٣٢٥. وشمل ذلك دعم لجنة القرار ١٥٤٠ وأفرقتها العاملة من أجل تعزيز التواصل والتعاون مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، فضلاً عن مواصلة توجيه المناقشات وإذكاء الوعي بشأن الخطر الذي تشكله التكنولوجيات الجديدة الناشئة.

مجموعة موردي المواد النووية

تسهم المملكة المتحدة، من خلال الوفاء بالتزاماتها في إطار مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، في خفض الانتشار النووي إلى الحد الأدنى مع ضمان أن تصبح الدول المستحقة قادرة على الوصول إلى التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وقد نفذنا ضوابط استراتيجية فعالة على التصدير في ما يتعلق بعمليات النقل النووية التي تقوم بها المملكة المتحدة، وذلك بما يتفق مع قوائم ضوابط مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر. ويتم تقييم الصادرات ذات الصلة على أساس معايير صارمة، وسياسات معلنة من جانب حكومة المملكة المتحدة بصدد ضوابط التصدير. ويجري تطبيق نظام صارم للإنفاذ يستند إلى مرسوم ضوابط التصدير لعام ٢٠٠٨، بهدف ردع المحاولات الرامية إلى مخالفة الضوابط، والمساعدة على تيسير عمليات النقل المشروعة.

ونحن ندعم بنشاط أعمال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر. ونوفر خدمات الأمانة لاجتماعات اللجنة زانغر ونسهم في تقديم خبرة تقنية واسعة النطاق إلى فريق الخبراء التقنيين التابع لمجموعة موردي المواد النووية، بما يكفل أن تعكس قوائم الضوابط المذكورة أخطار الانتشار المتغيرة والتكنولوجيات الناشئة. ونحن نتبادل أيضاً المعلومات المتعلقة بمنح التراخيص والإنفاذ مع الحكومات المشاركة معنا سواء في اجتماعات مخصصة أو في الاجتماعات المتعلقة بمنح التراخيص والإنفاذ وتبادل المعلومات.

٣٥ الأمن النووي

الأمن النووي على الصعيد المدني

يتسم نظام الأمن المطبق في المملكة المتحدة على الصناعة النووية المدنية بالقوة والفعالية، ويتفق تماما مع المعايير الدولية. وتقوم ترتيبات الأمن على أساس مبادئ النهج المتدرج والدفاع المتعمق، وتخضع للاستعراض الدائم.

وفي عام ٢٠١٠، أودعت المملكة المتحدة وثائق تصديقتها على تعديل عام ٢٠٠٥ المدخل على الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية، التي دخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٦. ولدى المملكة المتحدة بالفعل تشريعات تنص على تنفيذ الاتفاقية وتعديلها. وصدقت المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٩ على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. والاتفاقية توفر الأساس القانوني للتعاون الدولي من أجل التحقيق مع أولئك المرتبطين بالأعمال الإرهابية التي تنطوي على استخدام مواد مشعة أو أجهزة نووية، وملاحقتهم قضائيا وتسليمهم. ونحن نشط في تشجيع جميع الدول على التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥، في أقرب فرصة ممكنة. وقدمت المملكة المتحدة التمويل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأغراض تنظيم مؤتمر إقليمي في تايلند للتشجيع على التصديق على هاتين الاتفاقيتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقدمنا الدعم للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنظيم حلقة عمل أوسع نطاقا تستهدف ما يزيد عن ٥٠ بلدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وتشارك المملكة المتحدة في المناقشات التحضيرية الرفيعة المستوى لكفالة عقد مؤتمر استعراض اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها المقرر عقده في عام ٢٠٢١. وسوف تعقد الجلسة الأولى للمؤتمر الاستعراضي التقني في صيف عام ٢٠١٩. وفي إطار التحضير لهذا الاستعراض، ستسئلى المملكة المتحدة استعراض الاتفاقية والنظر في كفايتها فضلا عن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز. ولا تزال المملكة المتحدة أيضا مساهما فاعلا في المبادرة العالمية لفريق الأمان والأمن النووي التابع لمجموعة السبعة، التي تقودها كندا من أجل إضفاء الطابع العالمي لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

نظام الأمن النووي على الصعيد المدني

إن مكتب الرقابة النووية للمملكة المتحدة بصدد اعتماد نهج يركز على النتائج في تنظيم الأمن النووي على الصعيد المدني، وورد في المنشور الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧ لتوجيهاته المتعلقة بمبادئ تقييم الأمن. وفي حين يحافظ هذا النهج على مستويات عالية من الأمن النووي الموجودة بالفعل في القطاع النووي المدني للمملكة المتحدة، ويعزز حماية الفضاء الإلكتروني، فإنه سيوسع النطاق للمواقع النووية المدنية لتطوير حلول أمنية مبتكرة تتسق والاحتياجات التجارية لهذه المواقع. وتحدد مبادئ تقييم الأمن أيضا الاحتياجات الإضافية اللازمة لهذه الصناعة لاتخاذ إجراءات تخفيفية فعالة لأمن الفضاء الحاسوبي.

أمن المعلومات النووية

روجت المملكة المتحدة لضرورة تأمين المعلومات النووية الحساسة ضمن إطار مؤتمر قمة الأمن النووي، والشراكة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠١٧، نشرت المملكة المتحدة استراتيجيتها للأمن السيرياني النووي المدني. وقد أبرم اتفاق بشأن الاستراتيجية بين حكومة المملكة المتحدة ومكتب الرقابة النووية، والصناعة، والاستراتيجية تحدد مسارا لإبقاء القطاع النووي المدني في المملكة المتحدة سابقا لوقوع التهديدات وأوجه الضعف السريعة التطور في البرمجيات والمعدات.

وتتضمن الخطة الخمسية للاستراتيجية تفاصيل النتائج المرجوة على مدى تلك الفترة، حيث ستكون الصناعة أكثر استعدادا لفهم ومعالجة مسألة أمن الفضاء الإلكتروني. ويهدف هذا النهج إلى التأكد من أن لدى القطاع النووي المدني بالمملكة المتحدة نهجا ناضجا في فهم تهديدات الفضاء الإلكتروني وأنه يقدم حلولاً تركز على النتائج، ومعتمدة من جانب الجهة التنظيمية.

وتدعم الاستراتيجية أيضا حكومة المملكة المتحدة في كفاءة أن يكون للمملكة نظام للطاقة آمن وقادر على التكيف، بكفاءة أن يكون القطاع النووي المدني قادرا على الدفاع ضد التهديدات الإلكترونية المتغيرة، والتعافي منها، وقادرا على مقاومتها. وهي توفر الدعم لتحقيق إدارة آمنة ومسؤولة وفعالة من حيث التكلفة لتراث المملكة المتحدة في مجال الطاقة.

دائرة الخدمات الاستشارية الدولية للحماية المادية

في شباط/فبراير ٢٠١٦، أصبحت المملكة المتحدة أول دولة حائزة للأسلحة النووية تستضيف بعثة أولية للخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية لاستعراض أمن الأقران، أكملت مهامها في عام ٢٠١١، وبعثة متابعة في عام ٢٠١٦. وقد أجرت بعثة عام ٢٠١١ الأولية استعراضا على الصعيد الوطني لإطار المملكة المتحدة القانوني والتنظيمي للأمن النووي المدني، فضلا عن استعراض للتدابير والإجراءات الأمنية المتبعة لتنفيذ هذا الإطار في المرافق وفي أثناء النقل. وفي عام ٢٠١٦، استعرضت بعثة المتابعة الإجراءات التي اتخذت استجابة لتوصيات بعثة عام ٢٠١١، وقدمت المزيد من المشورة، بينما حددت أمثلة على الممارسات الجيدة لتبادلها مع الدول الأعضاء الأخرى. وبعد ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مؤلت المملكة المتحدة واستضافت مؤتمرا بمناسبة مرور ٢٠ عاما على إنشاء بعثات استعراض الأقران هذه.

تقديم الدعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقدم المملكة المتحدة الدعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع مجالات عملها، بما في ذلك مجال السلامة والأمن النوويين. وتشارك المملكة المتحدة بنشاط في اللجنة الإرشادية في مجال الأمن النووي، وتوفر الخبراء لبعثات دائرة الخدمات الاستشارية الدولية للحماية المادية والبعثات الاستشارية الأخرى.

والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر مساهم من الدول الأعضاء في صندوق الأمن النووي الخارج عن الميزانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تقديم خطتها للأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ويساعد الدول، بناء على طلبها، في وضع نظمها الوطنية للأمن النووي وتعزيز تلك النظم واستدامتها. وقد ساهمت المملكة المتحدة، منذ عام ٢٠١٠، بما يزيد عن ٤٠ مليون جنيه لصندوق الأمن النووي، وهو ما قدم الدعم لمختلف مشاريع تعزيز الأمن النووي في أكثر من اثني

عشر بلداً، وعزز مرافق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها المتعلقة بتقديم هذه المساعدة. ولدعم هذه المرافق والقدرات، أعلنت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٨، المساهمة بنحو مليوني جنيه لدعم وضع مختبر بيانات عملية لنظم الحماية المادية في مختبرات سايرسدورف التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقرب من فيينا. وسيواصل هذا الإسهام في برنامج التحديث المستمر لمختبرات سايرسدورف وإضافة أحدث المرافق اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من اختبار مختلف تكنولوجيات الحماية المادية وتلقي التدريب عليها.

وساهمت المملكة المتحدة أيضاً في مشاريع أخرى عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تحققت فوائد في مجال الأمن النووي ومنع الانتشار النووي، بما في ذلك مساهمة بنحو ٦٥٠.٠٠٠ جنيه لصالح تحويل مفاعل البحوث لدى نيجيريا لاستخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب وإزالة اليورانيوم العالي التخصيب الأساسي بأساليب آمنة. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت المملكة المتحدة، في عام ٢٠١٨، بتقديم نحو ٢٥٠.٠٠٠ جنيه، من خلال المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، لشراء جهاز أشعة سينية وما يرتبط به من بحوث، لوضع أساليب أكثر أمناً لمكافحة البعوض الذي من نوع أيديس، باعتباره ناقلاً لمسببات الأمراض البشرية، لا سيما فيروس زيكا، في إطار تقنية الحشرة العقيمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

توفير القيادة الدولية عقب عملية مؤتمر قمة الأمن النووي

شاركت المملكة المتحدة بفعالية في مؤتمرات القمة للأمن النووي التي عقدت في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢، و ٢٠١٤، و ٢٠١٦. وقد عُقد مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع والأخير في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتولى رئيس وزراء المملكة المتحدة قيادة وفد المملكة المتحدة. وأعلنت المملكة المتحدة التزامها بقيادة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني للمحطات النووية، وإجراء أكبر حركة فردية تتعلق باليورانيوم العالي التخصيب، واستثمار ما يزيد عن ١٠ ملايين جنيه خلال عام ٢٠١٦ لتحسين معايير الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. ولا تزال المملكة المتحدة عضواً فاعلاً في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي من أجل الحفاظ على الزخم العالمي المتولد عن مؤتمرات قمة الأمن النووي.

تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمن النووي المدني

يشارك خبراء المملكة المتحدة بانتظام في المناسبات التي تنظمها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي يتشارك رئاستها كل من الولايات المتحدة وروسيا، وتضم ممثلين عن ٨٨ بلداً، من أجل بناء القدرة على منع الإرهاب النووي وكشفه والتصدي له. وقد تولت المملكة المتحدة، منذ عام ٢٠١٧، رئاسة الفريق العامل المعني بالكشف عن المواد النووية التابع للمبادرة، ويسّرت العديد من عمليات الكشف والتصدي والطب الشرعي أو ساهمت فيها، خلال السنتين الماضيتين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، استضافت المملكة المتحدة حلقة عمل في لندن لصالح أعضاء المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي بشأن التخطيط لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وواصلت المشاركة في استضافة عملية متعددة التخصصات في كندا، باستعراض قدرات الكشف، والتصدي والتحقيق في إطار الصكين القانونيين للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، وسلطت الضوء على الحاجة إلى أطر تنظيمية وقانونية قوية للوفاء بالتزامات الدول بموجب الاتفاقيتين.

نظام الأمن النووي الدفاعي

تضطلع المملكة المتحدة بمسئولياتها إزاء حماية موادنا النووية الدفاعية بمجدية شديدة. والترتيبات المتعلقة بمحصر ومراقبة المواد النووية الدفاعية قوية - وهي تقابل أو تتجاوز الترتيبات المتعلقة بالمواد النووية المدنية - وتستند إلى أفضل الممارسات في مجال التشريعات وفي هذا القطاع في المملكة المتحدة. وتستند ترتيباتنا الأمنية إلى مبدأ عدم الوصول غير المرخص به، باعتماد ترتيبات أمنية متكاملة متعددة المستويات، مصممة لمواجهة طائفة من التهديدات التي تظل قيد الاستعراض. إننا نحفظ بضوابط أمنية وطنية قوية بشأن الموظفين المسؤولين عن المواد النووية الدفاعية والمعلومات المرتبطة بها أو الذين لديهم إمكانية الوصول إلى تلك المواد والمعلومات. ولدينا أيضا برنامج أنشطة راسخ ومستمر لحماية شبكات الدفاع والمعلومات التي لديها من الوصول إليها بدون إذن وإساءة استخدامها.

وتوفر الجهة المشرفة على تنظيم الأمن النووي الدفاعي في المملكة المتحدة ضمانات بشأن هذه الترتيبات الأمنية مستعينة بعمليات مستقلة قوية، تمشيا مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي وفي القطاع النووي المدني بالمملكة المتحدة. وتجري الجهة المشرفة على التنظيم عمليات تفتيش وتقييم روتينية لترتيبات الأمن المادية والمتعلقة بالموظفين، والمعلومات، والفضاء الإلكتروني، من أجل توفير المزيد من الثقة بأن المواد النووية الدفاعية في المملكة المتحدة موثوقة.

تنظيم السلامة النووية الدفاعية

حددت المملكة المتحدة معيارا مرجعيا لتنظيم السلامة النووية والتحقق في الدفاع، ولا سيما من خلال منشورات الخدمات المشتركة المتاحة للجمهور المتعلقة بتنظيم برامج الدفع النووي البحري وبرامج الأسلحة النووية للمملكة المتحدة. ويشرف على هذه المعايير هيئة تنظيم السلامة النووية الدفاعية، التي تشكل جزءا من سلطة السلامة الدفاعية الأوسع نطاقا.

وهيئة تنظيم السلامة النووية الدفاعية مسؤولة عن ضمان السلامة النووية في كل من برامج الدفع النووي البحري وبرامج الأسلحة النووية للمملكة المتحدة، لتحقيق المستوى العالي الاستثنائي المطلوب بموجب التشريعات السارية، والسياسات الدفاعية والممارسات الجيدة ذات الصلة في القطاع النووي.

وتضم هيئة تنظيم السلامة النووية الدفاعية من موظفين مدنيين وبحريين الذين هم في الغالب مهندسون وعلماء نوويون متخصصون، وقوامهم خبرات وقدرات فنية من خارج سلطات الدفاع. وعلاوة على ترتيبات الفحص المتعلقة بمناولة المواد النووية الدفاعية، يقوم المفتشون في هيئة تنظيم السلامة النووية الدفاعية أيضا بفحص التصاميم والأنشطة النووية، وهم مسؤولون، بوصفهم السلطة المختصة بشؤون الدفاع، عن الموافقة على الحاويات المستخدمة لنقل المواد النووية الدفاعية، وعملية النقل ذاتها، وخاصة في ما يتعلق بالأسلحة النووية. وتعمل هيئة تنظيم السلامة النووية الدفاعية بصورة وثيقة مع هيئة تنظيم السلامة النووية القانونية ومكتب الرقابة النووية، ومع الهيئات التنظيمية البيئية للمملكة المتحدة، وكذلك مع سائر الهيئات التنظيمية في قطاع الدفاع.

٤ ' المناطق الخالية من الأسلحة النووية

في إطار التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تواصل المملكة المتحدة دعم مبدأ إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وكما ذكر في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٥،

فإننا ندرك ما يمكن أن يكون لضمانات الأمن السلبية من دور في توطيد نظام عدم الانتشار وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

المناطق القائمة

وقد وقعت المملكة المتحدة وصدقت على بروتوكولات المعاهدات الأربع المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تمنح ضمانات أمنية سلبية قائمة على المعاهدات لما يقرب من ١٠٠ بلد في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)، وجنوب المحيط الهادئ (معاهدة راراتونغا)، وأفريقيا (معاهدة بليندابا)، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونحن نؤيد أيضا الإعلانات السياسية الموازية التي اعتمدها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومنغوليا بشأن وضع ذلك البلد الخالي من الأسلحة النووية.

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا

سوف نواصل متابعة توقيع البروتوكولات المتعلقة بالمناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك سبيلا عمليا من سبل توطيد الضمانات الأمنية السلبية القائمة. وستواصل المملكة المتحدة، بالاقتران مع غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، العمل مع الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من أجل إتاحة إمكانية توقيع بروتوكول ملحق بتلك المعاهدة في المستقبل القريب.

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

سنظل ملتزمين التزاما كاملا بالقرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وبإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها. ورأينا الذي نتمسك به منذ زمن طويل هو أن جميع العمليات المتصلة بمنطقة من هذا النوع ينبغي أن تستند إلى توافق في الآراء. وبصفتنا مشاركين في تقديم القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فإننا ندرك تماما مسؤولياتنا بموجب ذلك القرار. ونحن لا نزال على استعداد فعليا لدعم وتيسير إجراء حوار إقليمي من جديد يرمي إلى التقريب بين وجهات النظر المتباينة في المنطقة بشأن الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر يجري الاتفاق عليه بحرية من جانب جميع الدول في المنطقة على النحو المبين في خطة عمل عام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥٥ مسائل الامتثال وما يتصل به من مسائل وشواغل أخرى

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تؤيد المملكة المتحدة بالكامل الجهود الرامية إلى تحقيق نزع كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونعتقد أن المفاوضات هي أفضل طريقة لإحراز تقدم صوب تحقيق هذا الهدف. وإلى أن تبدأ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يستمر تنفيذ الجزاءات بصرامة. ونحن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التفاوض بحسن نية والتقيد بالتزاماتها. فلن يتسنى لها ضمان مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا للشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا بالقيام بذلك.

وتعمل المملكة المتحدة بنشاط، جنباً إلى جنب مع الشركاء المتفقين في الآراء، من أجل كفاءة التنفيذ الشامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما زلنا ندعم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتعاون تعاوناً تاماً معه في عمله. ولم تكثف المملكة المتحدة بإبلاغ الفريق عن انتهاكات الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بل ساعدت أيضاً في توفير معلومات ذات صلة بالتحقيقات التي يجريها الفريق. وقامت المملكة المتحدة أيضاً بنشر أربع سفن بحرية ملكية للمشاركة في إنفاذ الجزاءات البحرية.

وتعمل المملكة المتحدة من أجل التوعية بالأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تشكل انتهاكاً لتدابير الجزاءات. وقمنا بتمويل عدة أنشطة توعوية على الصعيد الإقليمي بما في ذلك عقد حلقات عمل في عام ٢٠١٨ في شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وسبق أن قدمنا التمويل اللازم لعقد حلقة عمل إقليمية في شراكة وثيقة مع فريق خبراء الأمم المتحدة في جوهانسبرغ. واستهدفت حلقة العمل القطاعين العام والخاص، إذ أكدت الوعي بتلك الأنشطة غير المشروعة، وشجعت على التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات.

٦٩ المساهمات الأخرى إزاء عدم انتشار الأسلحة النووية

إيران

كانت المملكة المتحدة أحد الأطراف المتفاوضة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، المتفق عليها في تموز/يوليه ٢٠١٥ بين إيران، والصين، فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والموقعة عليها. وقد بدأ تنفيذ خطة العمل هذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويعني هذا الاتفاق أن إيران، على مدى ١٠ سنوات سوف تحتاج إلى ١٢ شهراً على الأقل لإنتاج مواد انشطارية كافية لصنع سلاح نووي. وقد التزمت إيران أيضاً بعدم السعي مطلقاً من أجل إنتاج أسلحة نووية. ونحن ملتزمون بسد جميع الطرق المؤدية إلى تصنيع أسلحة نووية أمام إيران، وبكفالة امتثال إيران لجميع التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وتعتبر المملكة المتحدة خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها اتفاقاً بالغ الأهمية يجعل العالم أكثر أماناً بتحبيده ما يمكن أن ينشأ من تهديدات نتيجة حيازة إيران أسلحة نووية.

وتتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية رصد نشاط إيران النووي والإبلاغ عنه، وقد أكدت الوكالة امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة في كل تقرير أصدرته منذ بدء التنفيذ. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بهذا الاتفاق ما دامت إيران تفي بالتزامات النووية بالكامل. وتقدم المملكة المتحدة الدعم المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي واثقة من قدرتها المهنية وغير المنحازة والقوية على إنجاز مهمة التحقق والرصد في إيران، تمسحياً مع ممارسات الضمانات المعيارية، وبالاستفادة من جميع المعلومات المتاحة لها. والمملكة المتحدة عضو نشط في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا تزال تؤكد أهمية استقلال الوكالة وخبرتها التقنية.

وقدمت المملكة المتحدة، منذ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ما يزيد عن مليوني جنيه لدعم الأعمال التي تضطلع بها الوكالة في مجال التحقق تنفيذاً للاتفاق. وتؤيد المملكة المتحدة أيضاً تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال منصب الرئاسة المشارك لمشروع تحديث مفاعل أراك الذي تشغله

منذ أيار/مايو ٢٠١٨. والغرض من هذا المشروع هو تحويل مفاعل الماء الثقيل في آراك إلى مفاعل بحثي ذي تصميم غير ذي صلة بالانتشار.

والمملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء برنامج إيران للقذائف التسيارية. ويدعو قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) إيران إلى الامتناع عن أي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لغرض إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق التي تستخدم هذه التكنولوجيا. وقد أجرت إيران، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، عمليات إطلاق مختلفة باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وهو ما يتعارض وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١.

الشراكة العالمية

تقدم المملكة المتحدة إسهاماً كبيراً في الشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار مواد وأسلحة الدمار الشامل. وكانت الشراكة العالمية قد أنشأت، في عام ٢٠١٣، تحت رئاسة المملكة المتحدة، آليات لتحسين المواءمة بين أموال وخبرات الشركاء في الشراكة العالمية ومتطلبات أمنية محددة، وتحسين التنسيق بين المشاريع وعمليات التنفيذ. وستواصل المملكة المتحدة تولى قيادة الشراكة العالمية في إطار رئاستها لمجموعة السبعة في عام ٢٠٢١. وفي الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٢ التزمت المملكة المتحدة بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه لتمويل مشاريع الشراكة العالمية.

ويأتي أكبر إسهاماتنا في الشراكة العالمية من خلال البرنامج العالمي للأمن النووي الذي قدم الدعم لإجراء تحسينات في مجال الأمن النووي في أكثر من ٢٠ بلداً. وتعمل المملكة المتحدة مع الشركاء الدوليين من أجل التصدي لطائفة من التهديدات المحدقة بالأمن النووي والمتعلقة بالانتشار على النطاق الدولي، بوسائل منها تقليل المخزونات المدنية من اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد، وتعزيز أمن الحدود وقدرات مكافحة التهريب، وكفالة استدامة هذه الأمور بتطوير ثقافة فعالة تتعلق بالأمن النووي في المنظمات والمرافق ذات الصلة. وتواصل المملكة المتحدة إنجاز مشاريع ضمن برنامج الحد من التهديدات العالمية، بالتعاون مع شركاء دوليين متعددين، تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين أمن المواد الانشطارية؛
- وتخفيض عدد المواقع التي تحتوي على مواد نووية وإشعاعية حساسة، وتحسين أمن المواقع المتبقية؛
- وتعزيز ثقافة الأمن النووي وأمن المواد النووية العابرة؛ و
- منع الجهات من غير الدول من الحصول على المعلومات والخبرات ذات الصلة بالانتشار.

نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا

في المملكة المتحدة، يسعى نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا إلى وقف انتشار المعارف والمهارات من البرامج الأكاديمية، تلك التي يمكن استخدامها في نشر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ويقع على عاتق المؤسسات الأكاديمية التزام بالامتناع لشروط منح تأشيرات الدخول إلى المملكة المتحدة. فالحصول على شهادة بموجب النظام المذكور شرط بالنسبة لجميع الطلاب الذين يتقدمون

للحصول على تأشيرات دراسة ويعتزمون دخول المملكة المتحدة أو البقاء فيها لإجراء دراسات عليا أو بحوث في بعض مواضيع محددة.

الفرع الثالث: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية

٩٠ تعزيز الاستخدامات السلمية

ما فتئت المملكة المتحدة منذ وقت طويل تدعو، وستظل تدعو إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فيجب إنجاز تطوير الطاقة النووية المدنية دون المساس بالسلامة أو الأمن أو عدم الانتشار، وفقا للضمانات. وتمشيا مع الحقوق الواردة في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبناء على اشتراط أن تمثل البلدان التي تقوم ببحوث في مجال الطاقة النووية المدنية، وبتطويرها، واستخدامها، امثالاً كاملاً لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، نعتزف بالحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في القيام بذلك من أجل مصلحتها.

الاستراتيجية الصناعية

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أطلقت حكومة المملكة المتحدة استراتيجية الصناعية الطموحة التي تحدد خطة طويلة الأجل لتعزيز طاقة الإنتاج والكسب لدى الناس في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تحدد بالتفصيل كيف نساعد الأنشطة التجارية على تحسين الابتكار وإيجاد فرص عمل ذات أجور أعلى في كل ناحية من أنحاء المملكة المتحدة مع الاستثمار في المهارات والصناعات والهيكل الأساسية في المستقبل.

ويكمن أحد التحديات الأربعة الكبرى المحددة في الاستراتيجية الصناعية في تحقيق نمو نظيف. وقد وضعت المملكة المتحدة النمو النظيف في صميم الاستراتيجية الصناعية من أجل زيادة الإنتاجية، وتعزيز طاقة الكسب لدى الناس، وكفالة مواصلة المملكة المتحدة قيادة العالم في الجهود الرامية إلى مواجهة تغير المناخ، بطرق منها القرارات المتخذة بشأن الصناعة النووية الجديدة. ونعرب عن تأييدنا للمؤتمر النووي المعني بتغير المناخ ودور الطاقة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ومن شأن هذا أن يفتح الفرصة لمناقشة ما للطاقة النووية من دور محوري، بوصفها مصدراً للطاقة المنخفضة الكربون، وتخفيف آثار تغير المناخ، دعماً لالتزامات الدول الأعضاء تجاه اتفاق باريس الذي توصل إليه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين. ونأمل أن نرى خبراء في مجال تغير المناخ والطاقة النووية من مجموعة واسعة من البلدان يشاركون في هذه المناسبة، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، لكفالة إجراء حوار مستنير ومتنوع وحيوي بشأن هذا الموضوع الهام.

التطورات في مجال الطاقة النووية المدنية

كانت المملكة المتحدة أول بلد ينشئ صناعة نووية مدنية بافتتاح مفاعل قاعة كالدور في عام ١٩٥٦. واليوم، فإن للصناعة النووية الجديدة دوراً حاسماً في هذا الصدد، إذ نسعى إلى الانتقال إلى بناء مجتمع منخفض الكربون. فهي التكنولوجيا الوحيدة التي أثبتت فعاليتها في الوقت الراهن والتي يمكن نشرها على نطاق واسع بما فيه الكفاية لتقديم خدمات مستمرة في توفير الطاقة المنخفضة الكربون.

والطاقة النووية هي أيضا عنصر أساسي في كفاءة استمرار توافر أمن الطاقة في المملكة المتحدة. ومن السمات الأساسية لسياساتنا في مجال الطاقة أن تنوع المصادر يضمن أمن الإمدادات. وسواء كنا ننظر في عدد مختلف موردي الغاز إلينا، أو في هذه الحالة، عدد التكنولوجيات المختلفة التي نعتمد عليها لتزويدنا بالطاقة، فإن الحفاظ على تنوع مصادر الإمداد أمر مهم.

واتفاق القطاع النووي للمملكة المتحدة يتيح لحكومة المملكة والقطاع أن يعملوا في شراكة من أجل تعزيز السلامة، وتطوير قوة عاملة مفعمة بالنشاط في المستقبل في طليعة أنشطة الابتكار النووي. ويشمل اتفاق القطاع التزاما قويا بزيادة تنوع القوة العاملة بحيث يتسنى للمزيد من النساء الاستفادة من الكليات الجديدة التي توفر دراسات نووية متخصصة وغيرها من الخطط الوطنية. فتوافر قوة عاملة متنوعة وأفرقة متنوعة يولد مزيدا من التنوع في الآراء بفضل اعتماد وجهات نظر وآراء وأفكار مختلفة - وذلك أمر أساسي في عملية تسخير المستوى التالي من الابتكار والإنتاجية في القطاع النووي.

وللمفاعلات الصغيرة والمتقدمة إمكانية تحقيق تخفيضات في التكاليف المبينة في اتفاق القطاع النووي بفضل الابتكارات التكنولوجية والإنتاجية، في حين تنشئ فرص عمل تتطلب مهارات عالية وتساعد المملكة المتحدة على بلوغ أهدافنا، وهو تحقيق النمو النظيف. وثمة خمسة مفاعلات معيارية صغيرة مكتملة تشارك في عملية مشاركة مبكرة مع مكتب الرقابة النووية للمملكة المتحدة والوكالة البيئية من أجل تحسين فهم الإطار التنظيمي في المملكة المتحدة. ونحن على استعداد لتبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب التقدم المحرز والدروس المستفادة، ونقدم الدعم الكامل للوكالة فيما تضطلع به من دور في تعزيز سلامة المفاعلات المعيارية الصغيرة على الصعيد الدولي أثناء انتقالها من طور المفهوم إلى طور التنفيذ.

وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة أيضا بتنفيذ عملية التخلص جيولوجيا من النفايات في إطار الإدارة المضمونة والأمنة للنفايات الشديدة الإشعاع في الأجل الطويل. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نشرت حكومة المملكة المتحدة ورقة سياسات بشأن عملية إيجاد موقع لمرفق جيولوجي للتخلص من النفايات. وتحدد هذه الورقة الإطار الشامل لحكومة المملكة المتحدة بالنسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط في المستقبل وكيف ستعمل المملكة المتحدة مع المجتمعات المحلية. ويوافق نشر هذه السياسة النهائية بداية عملية وطنية جديدة للعثور على موقع مناسب يُنشأ فيه مرفق جيولوجي للتخلص من النفايات.

والمملكة المتحدة ملتزمة بقوة باعتماد الشفافية في ما يتعلق بالمسائل النووية المدنية. وتعتقد حكومة المملكة المتحدة متندى منتظما للمنظمات غير الحكومية النووية، يقدم فيه أفراد الجمهور والمنظمات غير الحكومية اعتراضات بناءة بشأن المسائل ذات الصلة لدى كبار مسؤولي حكومة المملكة المتحدة والهيئات التنظيمية.

وتقدم المملكة المتحدة أيضا تقارير في إطار اتفاقية الأمان النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وبسلامة تصريف النفايات المشعة.

وتستخدم المملكة المتحدة قنوات ثنائية لتشجيع الدول الأعضاء الأخرى فعليا على الانضمام إلى اتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبعث إلى الميدان طائفة واسعة من المستعرضين الأقران للمساعدة في دعم الوكالة على تقديم تلك الخدمات. وفي هذا السياق، فإن المملكة المتحدة تتطلع إلى الترحيب بافتتاح دائرة الاستعراض التنظيمي المتكامل قريبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٢٠ تقديم المساعدة التقنية بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى دولها الأعضاء

توفر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإطار والثقة اللازمين لنقل الطاقة والتكنولوجيات النووية بصورة مضمونة وآمنة. وهذا الإطار، الذي يسند عمل الوكالة، يساعد الدول على تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠، في مجالات صحة الإنسان، والأغذية، والزراعة، والمياه، والبيئة. وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال هو دليل عملي لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن المملكة المتحدة تدعم بقوة إدارتي الوكالة الدولية للطاقة الذرية العاملةتين في مجالي التطبيقات النووية والتعاون التقني.

ويشكل برنامج التعاون التقني إحدى وسائل الإنجاز الرئيسية لنقل الخبرات والتكنولوجيات النووية. ومن شأن هذا أن يوفر الدعم اللازم لتمكين البلدان من الاستفادة من استخدام التكنولوجيات النووية بطريقة مضمونة وآمنة وفعالة. ومن المهم أن تتوافر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الثقة بالقدرة على التمويل، ولذلك فإننا ندفع مساهماتنا في صندوق التعاون التقني كاملة وفي الوقت المناسب. وبالنسبة لعام ٢٠١٨، بلغت مساهمات المملكة المتحدة في صندوق التعاون التقني ما مقداره ٣,٣ ملايين دولار.

وساهمت المملكة المتحدة أيضا بما يزيد عن ٨٥٠.٠٠٠ جنيه لدعم الموارد الخارجة عن الميزانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحديد مختبرات التطبيقات النووية والمشاريع المتصلة بتحديد تلك المختبرات، وقدمت كذلك مساهمة في الآونة الأخيرة لدعم إنشاء مرفق علوم النيوترونات في مختبر العلوم والأجهزة النووية الموجود في سبيرسدورف. ومن شأن هذه المساهمات أن تكفل استمرار الدول الأعضاء في تحقيق الفائدة الكاملة والمتواصلة من استخدامات التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية بفضل ما تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خدمات ومساعدة.

وتساهم المملكة المتحدة بانتظام بخبرات موضوعية ومساعدة تقنية من أجل مواصلة تطوير وإدانة استخدامات التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك المشاريع البحثية المنسقة، بالإسهام في صياغة معايير الوكالة وتوجيهاتها وبالمشاركة في بعثات استعراض الأقران إلى الدول الأعضاء الأخرى.

ونحن نؤيد بقوة تهيئة الفرص من أجل تعزيز التوصل إلى نُهج مبتكرة للنهوض بأنشطة الوكالة المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية، ونشيد بنجاح كوستاريكا واليابان في تولي رئاسة أول مؤتمر عقد حصريا لهذا الموضوع حتى الآن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة الإسهام في المؤتمر حيث كان ضمن وفد المملكة المتحدة البروفسور روبن غرايمز، كبير المستشارين العلميين للمملكة المتحدة وفي مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، والدكتورة فيونا رايمنت، المدير التنفيذي لمكتب الابتكارات والبحوث النووية، ورائد فكري في مجال المهارات النووية، وفي مجالي المساواة بين الجنسين والابتكار. وسنواصل العمل مع الوكالة من أجل تحديد مزيد من المجالات التي يمكن فيها تسخير ما تقدمه المملكة المتحدة من خبرات ودعم من أجل النهوض بتطوير استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، تمشيا مع نتائج المؤتمر. ونواصل تقديم الخبرة التقنية وأسباب الوصول إلى معاهدنا البحثية الرائدة على نطاق العالم لمساعدة الوكالة في مجالات البحث والتطوير. وتعمل مؤسسات المملكة المتحدة حاليا في أكثر من ٣٠ مشروعا بحثيا منسقا تغطي المسائل البيئية، والموارد المائية، والصحة البشرية، والبحوث الطبية، والأغذية، والزراعة.

وتعمل المملكة المتحدة مع الوكالة والدول الأعضاء الأخرى من أجل تشجيع التوصل إلى التوازن السليم، والإدارة المالية السليمة والحوكمة الفعالة في برنامج التعاون التقني، وذلك من أجل كفالة أن تتوافر للبلدان ذات الدخل المنخفض أفضل القدرات على الاستفادة من التمويل المتاح.

٣٣ السلامة النووية المدنية والمسؤولية النووية المدنية

تقدم المملكة المتحدة الدعم بقوة للجهود الدولية المنسقة المبذولة من أجل مواصلة تحسين السلامة النووية في جميع أنحاء العالم. وفي إطار التزامنا بالتوصل إلى معايير رفيعة بشأن السلامة النووية، تهدف المملكة المتحدة إلى الاضطلاع بدور قيادي في الوفاء بالتزاماتها بوصفها طرفاً متعاقدًا في صكوك السلامة النووية الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك والنفايات المشعة. والمملكة المتحدة طرف متعاقد في اتفاقية باريس واتفاقية بروكسل التكميلية بشأن المسؤولية النووية قبل الغير.

وشاركت المملكة المتحدة بصورة استباقية في الاجتماع الاستعراضي السادس للاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك والسلامة النووية في تصريف النفايات المشعة، المعقد في أيار/مايو ٢٠١٨. ومن خلال عملية استعراض الأقران، أشادت مجموعة بلدان المملكة المتحدة بتصنيف المملكة الهرمي للنفايات بوصفها مجالات "الأداء الجيد"، وهو أعلى تقدير ممكن بالنسبة للاتفاقية. ولا تزال المملكة المتحدة تشجع الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بالأمان النووي.

وتعرب المملكة المتحدة عن ترحيبها بدخول التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٠، أودعت المملكة المتحدة وثائق تصديقتها على تعديل هذه الاتفاقية لعام ٢٠٠٥. ونحن نشجع التنفيذ الكامل والشامل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.